

تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف

الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015

THE EFFECT OF ALGERIAN DINAR VALUE
DEVALUATION ON FOREIGN EXCHANGE RESERVES IN
ALGERIA DURING THE PERIOD 2000_2015

محمد هاني

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد أولي أوكلي أولحاج_البويرة
الجزائر

Hani.m85@hotmail.com

ميلود وعيل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد أولي أولحاج_البويرة
الجزائر

ملخص:

تناولنا في هذا البحث تقييم تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015. توصلنا إلى أن انخفاض قيمة الدينار، سواء أكان تخفيضا مقصودا من طرف السلطات النقدية، أو انخفاضا ناتجا عن قوى العرض والطلب، فإنه يؤدي إلى تخفيض زيف احتياطات الصرف إلى الخارج، لوجود علاقة سالبة بين سعر صرف الدينار واحتياطات الصرف الأجنبي؛ اتضح أيضا أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري، والتي تم اللجوء إليها كثيرا وبشكل مبالغ فيه، هي صحيحة من الناحية النظرية في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، إلا أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، قد ألغت الأهداف المرجوة من هاته العملية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التمويل، تخفيض قيمة العملة، العجز الموازي.

Abstract:

In this study, we discussed the effect of the devaluation of the Algerian dinar on foreign exchange reserves - through a standard study of the situation of Algeria for the period 2000 - 2015, and we concluded that the decline in the value of dinar, whether targeted by the monetary authorities, Which is reflected in the negative relationship between the dinar exchange rate and the foreign exchange reserves. The process of devaluation of the Algerian dinar, which has been resorted to a lot, and excessively, is Correctly theoretically in return Balance to the balance of payments, but the lack of flexibility of the production machinery in Algeria, has canceled the desired objectives of these circumstances the process.

Keywords: exchange rate, finance, devaluation, budget deficit.

توجد علاقة وطيدة بين نظام سعر الصرف المتبع في أي اقتصاد وبين إستراتيجية السياستين النقدية والمالية. يدل هذا على أن وضع سياسة لسعر الصرف في مختلف الدول لها أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وبالتالي، تحقيق استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية. كل هذا يتم في ظل قيد احتياطات الصرف الأجنبية بما يضمن تسيير سلس للتوازنات النقدية الخارجية. إلا أن نظام الصرف الثابت أو المعوم المدار، يحد من تغير سعر الصرف، بالقدر الذي يعيد التوازن، في حال وجود إختلالات، سواء أكانت خارجية أو داخلية، وعليه تلجأ السلطات النقدية إلى عملية تخفيض قيمة العملة المحلية، من أجل إعادة التوازن، والحفاظ على احتياطات الصرف الأجنبية لديها.

الإشكالية:

تكمن إشكالية البحث في تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري واحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة 2000 - 2015، بإجراء دراسة قياسية باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews7، والذي يمكننا من تقييم نموذج لتقدير العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري واحتياطات الصرف الأجنبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية وعرضهما بصفة مبسطة، وتفسير النتائج الاقتصادية المترتبة عن تخفيض قيمة العملة؛ فلو قلنا بأن العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري واحتياطات الصرف الأجنبي تستجيب لتوازن السوق، فإن ذلك يعني أنه لا مبرر لمعالجتها من خلال السياسات الاقتصادية، لأنها تعد أمراً مرغوباً فيه. أما إن كانت نتاج إختلال في الأسواق فينبغي على الدولة إتخاذ كافة الوسائل كي تعيد التوازن للأسواق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز ما يلي:

- الإطار النظري لسعر الصرف وعملية تخفيض قيمة العملة.
- إبراز الجانب الإيجابي لعملية تخفيض قيمة العملة كآلية يمكن من خلالها المفاضلة بين سعر صرف مرتفع أو منخفض حسب مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الجزائر.

حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، وهي مرحلة مفصلية في اقتصاد الجزائر، وذلك لأنها مرحلة مختلفة عما كان سابقا في السياسات وانعكاسها على تطور مؤشرات الإقتصاد. كما أنها فترة ملائمة للتحقق من العلاقة الموجودة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري وإحتياجات الصرف الأجنبي. إضافة إلى التقارب في البرامج المطبقة في هذه المرحلة من حيث الأهداف المسطرة التي تهدف في مجملها إلى تحسين المستوى المعيشي وتطوير البنية التحتية، والتي أدت إلى إمتصاص البطالة. كما تميزت هذه الفترة بضخامة الأغلفة المالية لبرامج التنمية، والتي انعكست في بروز عجز الميزانية وبلوغه مستويات كبيرة بمرور السنوات، والذي تم تمويله من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

منهج الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية:

- ❖ المنهج الوصفي، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، بما يمكننا من تحديد العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري وإحتياجات الصرف الأجنبي وتقدير العلاقة بينهما في الجزائر للفترة 2000 – 2015.
- ❖ المنهج التحليلي، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا، والاستعانة بأدوات التحليل القياسي، باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews7 من أجل بناء النموذج الرياضي وتقدير العلاقة.

1. تعريف سعر الصرف: يمكن أن نورد التعاريف التالية لسعر الصرف:

التعريف الأول: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وذلك حسب ظروف العرض والطلب لكمية النقد الأجنبي مقابل كمية النقد المحلي.

التعريف الثاني: هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى. وهكذا، تعد إحدى العملتين سلعة، في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها. كذلك يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية للعملة الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتماد والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.¹

التعريف الثالث: يعرف الاقتصادي "حمدي عبد العظيم" أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، وتعبّر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية.² من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وتظهر الوظيفة التقليدية لسعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية".

ويوجد نوعين من سعر الصرف:³

الصرف اليدوي: هو الذي تتم فيه عملية المبادلة ما بين الصراف والمشتري، كما يحدث لدى استقبال السائحين في المطار.

الصرف المسحوب: وهو الذي تتم فيه عملية المبادلة على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي لحاملها الحق في تحويل نقود أجنبية إلى الخارج.

2. صيغ سعر الصرف:

تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعير اليومي، الذي يخضع للعرض والطلب على العملات الأجنبية، تتحدد وفق عدة إعتبارات تكسب سعر الصرف صيغا متعددة، لكل منها مدلولها الخاص، كما أن لكل منها تأثيرها الخاص على الاقتصاد، ونورد هاته الصيغ على النحو الآتي:

أ. **سعر الصرف الإسمي**: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات بين بعضها البعض.

ويتحدد نظريا من خلال العرض والطلب على العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية، يميل هذا السعر إلى التقلب تبعا لظروف العرض والطلب، ويمكن تثبيت سعر الصرف الإسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي، إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات الأجنبية) في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال هيئة رسمية (مثل البنك المركزي) وبسعر محدد قانونيا.

و ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى :

ـ **سعر الصرف الرسمي**: أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، والتي تعلن عنه أو تتخذه السلطات الرسمية في معاملاتها اليومية .

ـ **سعر الصرف الموازي**: توجد في عدة دول نسبة معينة للإقتصاد الموازي، غير الخاضع لترتيبات أو السجلات الرسمية للدولة، وبذلك يظهر سعر الصرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية.

بـ **سعر الصرف الحقيقي**:

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية⁴. وبصيغة أخرى، يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي، يقيس القدرة على المنافسة للسلع المحلية مقابل السلع الاجنبية. وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ

تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على اسماطي الصرف الاسمي.....د. ميلود وعيل/أ. محمد هاني

قراراتهم، فمثلا، عند ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات، لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين، وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية.

$$Tcr = \frac{TCN1}{P1} = \frac{TCN2}{P2}$$

ويمكننا التعبير عنه رياضيا بالصيغة التالية:

بحيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

P1: مؤشر الأسعار في الدولة 1.

P2 : مؤشر الأسعار في الدولة 2.

وكلما انخفض سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية في البلد، لان سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي والقوة الشرائية في الإقتصاد المحلي.

3. تخفيض قيمة العملة:

تمثل عملية التخفيض في تغيير سعر الصرف الرسمي للعملة بالنسبة إلى عملة دولية مرجعية. وينجم التخفيض عن عدم قدرة البلد على تحقيق الهدف المسطر من طرف السلطات من ناحية الصرف في إطار سياسة اقتصادية معينة سواء كانت مرتبطة بعقود مالية أو غير مرتبطة بها⁵.

يجب التمييز بين مصطلح "التخفيض" (dévaluation) للعملة و"انخفاض قيمة" العملة (dépréciation)؛ يستعمل هذا الأخير في حالة حركة سعر الصرف محددة تلقائيا من طرف السوق أين يلاحظ تراجع في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.

ويكون اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة نتيجة الأسباب التالية:

ـ **زيادة الصادرات:** تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة المحلية الى رفع قيمة الصادرات، بحيث تعتبر

ذات ميزة تنافسية في السعر الذي يظهر متدنيا مقارنة بالسلع الاجنبية، إلا أن هذه العملية تكون

فعالة في حالة مرونة الجهاز الإنتاجي.

__ **إدارة الموازنة العامة:** في شقها المتعلق بإيرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل تحصيل جبائي عند التحويل إلى العملة المحلية، بحيث تعتمد السلطات تخفيض قيمة العملة، حتى تتمكن من تحصيل مبالغ مالية أكبر، وهذا نتيجة انخفاض تدفق العملات الصعبة.

__ **الحد من خروج العملة الصعبة:** تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة للحد من خروج العملة الصعبة، من خلال التقليل من حجم العملة الصعبة عند الصرف، خاصة للشركات الأجنبية والتي تقوم بتحويلات كبيرة تنعكس سلبا على الاقتصاد المحلي. كما أن الدول ذات العمالة الأجنبية تقوم بتحويلات ضخمة من شأنها التأثير على الاحتياطات الأجنبية للصرف، وعليه تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة من أجل الحد من خروج العملات الأجنبية.

__ **إدارة الميزان التجاري:** تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية، بغرض زيادة الصادرات، على إعتبار أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من شأنها رفع الصادرات، بحيث تصبح السلع المحلية منخفضة السعر مقارنة بالأجنبية. يتم اللجوء إلى هذه العملية لمعالجة الاختلالات في الميزان التجاري.

__ **التوازن الاقتصادي الكلي:** عبر التوجه نحو جعل العملة المحلية ضعيفة في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، ناهيك عن عدم كفاءة السوق المالي.

__ **إدارة آثار تفكيك التعريفات الجمركية:** تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إدارة ومواجهة انخفاض المداخيل الناتج عن تفكيك التعريفات الجمركية، بفعل التكتلات الاقتصادية، أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4. صدمات أسعار الفائدة وعلاقتها بسعر الصرف:

تعد قناة سعر الفائدة من بين قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى المتغيرات الاقتصادية، خاصة فجوة الناتج ومعدل التضخم.

إلا أن العشوائية في تحديد فجوة الناتج الفعلية، تؤدي إلى الانحراف عن الفجوة الفعلية للناتج، كما أن العشوائية في تحديد فجوة التضخم تؤدي إلى إتياع سعر فائدة لا يتسم بالدقة، وهنا نكون امام تذبذبات وتقلبات في سعر الفائدة الاسمي ناجمة عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لا يتناسب والحالة الاقتصادية السائدة، مما يؤدي الى نتائج عكسية على الأرصدة القابلة للإقراض، خاصة إذا كانت متزامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أقل من المستوى التوازني سيقوم الاعوان الاقتصاديون بزيادة الطلب على النقود مما يؤدي الى ظهور اثر سيولة، والذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل والطلب على النقود مرة اخرى، مما يشكل ضغطا على أسعار الفائدة الاسمية فترتفع⁶.

وللإشارة فإن تيار نظرية الدورات العينية يرى بأن النقود تنعكس على النشاط الاقتصادي إلا أنها ليست ضرورية لإحداث التقلبات الاقتصادية⁷. وتقوم نظرية الدورات الاقتصادية على انتقاد نظرية لوكاس التي يرى بأنها تتولد عن عوامل نقدية بحتة⁸. تبني نظرية الدورات الاقتصادية العينية في تفسيرها للتقلبات الاقتصادية على فرضية أساسية هي الاستجابة المثلى لأطراف النشاط الاقتصادي) قطاع العائلات وقطاع الأعمال) للصدمات الخارجية وليس الداخلية، فالأعوان الاقتصاديون في سبيل تعظيم دوال منافعهم أو أرباحهم، يخضعون لضغوط الميزانية أو الضغوط التكنولوجية، لذا يضطرون إلى إجراء عدة موازنات تقود إلى الإحلال بين المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأس هذه العمليات نجد عملية تخفيض قيمة العملة⁹.

ما نود الوصول إليه هو أن صدمات أسعار الفائدة تُحدث أثر إنفاق ناجم عن احتياطات النظام المصرفي من النقد مما يرفع عرض النقود، ويشجع الإنفاق بدلا من تخفيضه، وهنا نكون أمام ظاهرة اقتصادية تسمى المرض الهولندي، من غير أثر الإنفاق الناجم عن الصدمة الموجبة المتأتبة من القطاع المزدهر.

5. صدمة أسعار الصرف: (نظام سعر الصرف وتأثير الصدمة* "المواتية").

تسلك الصدمات الخارجية مسلك الدورات الاقتصادية وتولد تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف اعتماداً على مصدرها، أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري، وعليه ينبغي للاقتصادات الأكثر عرضة للصدمات الخارجية إختيار نظام سعر الصرف الثابت، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الإحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغير في عرض الأموال، بوصفها نمطاً للتكيف للصدمات الإسمية الخارجية أو الداخلية. ومن ناحية أخرى، إذا كانت التقلبات الحقيقية سائدة بشكل أكبر فهذا يجب إتباع سعر صرف مرن لأنه يعمل على الملاءمة بين الصدمات الخارجية وبين الناتج الحقيقي الإجمالي والقطاعي، وعليه فإنه بعد أي صدمة حقيقية سلبية (إنخفاض أسعار النفط) يمكن ان يؤدي الانخفاض الاسمي الى زيادة في الاسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة وتخفيض الاجور الحقيقية بما يتلاءم مع الانخفاض في الطلب على العمالة. وبالمقابل، فإن الاقتصاديات التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت والتي تمر بها الصدمات السلبية الحقيقية يكون من الضروري انخفاض الاسعار والاجور لضمان الا يحدث انخفاض في العمالة والناتج، وفي حال عدم حدوث ذلك نكون امام حالة تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي¹⁰.

نشير هنا إلى أنه قد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، حيث أن التخفيض يحفز التصدير ويقيد الإستيراد، كما أنه يحد من خروج رؤوس الأموال ويشجع التدفقات إلى الداخل.

وقد يرمي تخفيض سعر العملة إلى زيادة دخل بعض فئات المنتجين المحليين وتخفيف مديونيتهم . كما أنه يحدث عند تدهور أسعار المواد الأولية، فمثلاً، قد تلجأ الدولة المعتمدة عليها في عائداتها التصديرية لهدف رفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، كما قد يرمي أيضاً إلى معالجة البطالة من خلال تشجيع تصدير سلع القطاع التبادلي.¹¹

* نقصد بالصدمة المواتية تنوع الصدمات الخارجية المواتية بـ اكتشاف مورد طبيعي جديد أو ارتفاع سعر احدى سلع الصادرات.

إلا أن التخفيض في قيمة العملة له سلبيات خطيرة في حال عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وإعتماده على ربع القطاع المزدهر، فيكون تخفيض العملة غير متحكم فيه، وبالتالي ينعكس في صورة تشوهات في هيكل الاقتصاد المحلي.

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة.

1. تحليل نظري للدراسة:

a. صدمات سعر الفائدة " العلاج بالصدمة":

اتبعت الجزائر سياسة تحرير أسعار الفائدة مع بداية تنفيذ سياسة التعديل الهيكلي، بإتباعها سياسة العلاج بالصدمة لمعالجة الإختلالات الهيكلية، والتي تعتبر السياسة النقدية أحد أدواتها. وقد استهدفت سياسة العلاج بالصدمة في الجزائر خفض معدل التضخم من خلال ثلاث خطوات رئيسية هي تثبيت سعر الصرف، موازنة الميزانية ورفع أسعار الفائدة الاسمية. تضمن هذه الأخيرة تحسين التوقعات لدى الأعوان الاقتصاديين، كما أنها تجعل سعر الفائدة الحقيقي موجبا مما يرفع حجم الودائع ويحفز الإقراض¹².

إلا أن حالة الجزائر تتميز بنوع من التعقيد، بالرغم من أنها حققت نتائج إيجابية فقد بلغ معدل التضخم 0.3% سنة 2000 بعدما كان في حدود 30% سنة 1995، صاحبة ارتفاع في احتياطي الصرف ناهيك عن موازنة الميزانية أو على الأقل تخفيض العجز، والذي كان في حدود 18% من الـ PIB ما بين 1996 و2000.

الجدول رقم 01: تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية للفترة 2000-2011

| السنوات | معدل التضخم % | سعر الفائدة الاسمي (In) | سعر الفائدة الحقيقي (Ir) | السنوات | معدل التضخم % | سعر الفائدة الاسمي (In) | سعر الفائدة الحقيقي (Ir) |
|---------|---------------|-------------------------|--------------------------|---------|---------------|-------------------------|--------------------------|
| 2000 | 0,33 | 7,5 | 7,17 | 2006 | 2,31 | 1,8 | 0,51- |
| 2001 | 4,22 | 6,3 | 2,08 | 2007 | 3,67 | 1,8 | 1,87- |
| 2002 | 1,41 | 5,3 | 3,89 | 2008 | 4,86 | 1,8 | 3,06- |
| 2003 | 4,26 | 5,3 | 1,04 | 2009 | 5,73 | 1,8 | 3,93- |
| 2004 | 3,96 | 3,7 | 0,26- | 2010 | 3,91 | 1,8 | 2,11- |
| 2005 | 1,38 | 1,9 | 0,52 | 2011 | 4,52 | - | - |

المصدر: - البنك الدولي - جداول إحصائية إقتصادية خاصة بالجزائر بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي

www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

الملاحظ أنه بعد دخول سياسة الانعاش الاقتصادي أخذ سعر الفائدة الإسمي إتجاهها تنازليا للفترة 2000 - 2004 إبتداء من 7.5% سنة 2000 نزولا إلى معدل 3.7%، وقد تم تثبيتته في الفترة 2005 - 2011 عند معدل فائدة 1.8%، وهو ما جعل سعر الفائدة الحقيقي يأخذ قيما سلبية على طول الفترة 2000-2011، وهنا أصبح الاقتصاد أمام تدبذبات وتقلبات ناجمة عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لا يتناسب والحالة الاقتصادية السائدة، مما يؤدي الى نتائج عكسية على الارصدة القابلة للإقراض، خاصة وأنها مترامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أقل من المستوى التوازني سيقوم الاعوان الاقتصاديون بزيادة الطلب على النقود مما يؤدي الى ظهور اثر سيولة، والذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل والطلب على النقود مرة اخرى، مما يشكل ضغطا على اسعار الفائدة الاسمية فترتفع، إلا أنه حدث العكس ولم ترتفع وهنا يكمن التعقيد.

ما تجدر الإشارة إليه، أنه عند تدخل البنك المركزي بسياسة نقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، وذلك بتثبيت معدل الفائدة الإسمي، فإن السياسة النقدية تفقد فعاليتها تماما، لأن منحى السيولة يأخذ وضعية أفقية، وبالتالي نكون أمام مصيدة السيولة لكينز والتي يكن عندها تفضيل السيولة لا نهائي المرونة لدى الأعوان الإقتصاديين، وهنا فقد السياسة النقدية وقناة سعر الفائدة فعاليتها.

b. صدمات سعر الصرف " تخفيض قيمة العملة وتأثير سعر الصرف الحقيقي":

تلجأ السلطات النقدية في الجزائر في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي، إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الاجنبية، خاصة بعد الدخول في سياسة الانعاش الاقتصادي منذت قيمة سنة 2000، إذ شهد الدينار عدة تخفيضات إدارية، وكانت هذه التخفيضات تحت تأثير خمسة دوافع رئيسية:

أ. **زيادة الصادرات:** هدفت سياسة تخفيض قيمة الدينار إلى زيادة قيمة الصادرات المحلية، إلا أن مع عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الجزائر حالت دون تحقق ذلك.

ب. **إدارة الموازنة العامة** في شقها المتعلق بإيرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل تحصيل جبائي عند التحويل إلى الدينار، وهذا راجع لإنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات في أزمة الرهن العقاري 2008، وفي منتصف سنة 2014 والتي استمرت لتبلغ ذروتها سنة 2016.

ج. **إدارة الميزان التجاري:** والذي شهد عجزا في العديد من السنوات خاصة سنة 2015، بفعل إرتفاع قيمة الواردات وتدني قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل 98% من مجموع الصادرات، خاصة وأن معظم الواردات هي مواد إستهلاكية مدعمة من طرف الحكومة عبر الموازنة العامة.

د. **التوازن الاقتصادي الكلي** عبر التوجه نحو جعل الدينار ضعيفا في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، ناهيك عن عدم كفاءة السوق المالي.

هـ. **إدارة آثار تفكيك التعريفات الجمركية** لصالح الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2006، والتي كلفت الخزينة 8 مليار دولار إلى غاية 2016.

وبلغة الارقام فقد شهد الدينار عدة تخفيضات في السنوات الخمس الاخيرة، إذ فقد 9% من قيمته في أكتوبر 2013¹³، ليفقد ما بين 2014 و 2015 نحو 11% من قيمته، كما سجل إنخفاضا ب 25% من 2013 - 2015، وقد كان هذا التخفيض بفعل سياسة البنك المركزي، وليس عبر آلية إنخفاض سعر الصرف في السوق¹⁴.

2. الدراسة القياسية:

1. تعريف متغيرات النموذج:

- أ. سعر صرف الدينار الجزائري **TC**: وهو المتغير المستقل للدراسة، من خلاله نقوم بتتبع تأثيره على إحتياجات الصرف الأجنبية، وقد أخذنا القيم من تقارير بنك الجزائر.
- ب. إحتياطي الصرف الأجنبي **RES**: هي متغير تابع، وتعرف بأنها تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية، والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لإختلالات ميزان المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في اسواق الصرف، للتأثير في سعر صرف العملة أو أغراض أخرى. أخذنا القيم من تقارير بنك الجزائر.
- الجدول رقم 02: قيم إحتياجات الصرف الأجنبي وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

| السنوات | Res | TC |
|---------|----------|----------|
| 2000 | 12.00000 | 78.73000 |
| 2001 | 18.08000 | 77.22000 |
| 2002 | 23.22000 | 79.68000 |
| 2003 | 33.10000 | 77.39000 |
| 2004 | 43.25000 | 72.06000 |
| 2005 | 56.31000 | 73.28000 |
| 2006 | 77.91000 | 72.65000 |
| 2007 | 110.3200 | 69.29000 |
| 2008 | 143.2400 | 64.58000 |
| 2009 | 149.0400 | 72.65000 |
| 2010 | 162.6100 | 74.39000 |
| 2011 | 182.8200 | 72.94000 |
| 2012 | 191.2900 | 77.53000 |
| 2013 | 194.7100 | 79.37000 |
| 2014 | 179.6100 | 80.58000 |
| 2015 | 160.0000 | 100.6900 |

2. نموذج الدراسة وتحليل النتائج:

لتقييم تأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري على احتياطات الصرف في الجزائر نستعمل نموذج الانحدار الخطي البسيط الوارد في المعادلة التالية:

$$RES=c+b*TC$$

باستخدام البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (2)، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7، جاءت النتائج مبينة في الجدول الموالي.
الجدول رقم 03: بناء النموذج القياسي للدراسة.

Dependent Variable: RES
Method: Least Squares
Date: 11/02/16 Time: 08:52
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C | 35.11371 | 182.2729 | 0.192644 | 0.8500 |
| TC | 0.961293 | 2.373167 | 0.405068 | 0.6915 |
| R-squared | 0.011584 | Mean dependent var | | 108.5944 |
| Adjusted R-squared | -0.059017 | S.D. dependent var | | 69.11974 |
| S.E. of regression | 71.13012 | Akaike info criterion | | 11.48337 |
| Sum squared resid | 70832.92 | Schwarz criterion | | 11.57994 |
| Log likelihood | -89.86694 | Hannan-Quinn criter. | | 11.48831 |
| F-statistic | 0.164080 | Durbin-Watson stat | | 0.087005 |
| Prob(F-statistic) | 0.691549 | | | |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews7.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه معنوية النموذج، وكذا المتغير المستقل، إلا أن مؤشر دارين واتسون $DW=0.08$ اقل من القيمة الدنيا 1.10 في القيمة الجدولة، ما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرتين. في هذه الحالة، يجب إزالة الإرتباط ما بين المتغيرتين على النحو الآتي:
لدينا: $\hat{h} = 0.96 \leftarrow \hat{h} = 1 - (0.08/2)$ ، أي أن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، لذلك يمكن معالجته بطريقة الفرق العام، على النحو الآتي:

$$dres = res - 0.96 * res(-1). \quad \hat{h} = 1 - dw / 2.$$

$$drc = rc - 0.96 * rc(-1) \quad \text{وعليه نضع:} \quad \hat{h} = 1 - (0.08 / 2)$$

بعد معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، جاءت نتائج النموذج على النحو الآتي:
الجدول رقم 04: إعادة بناء النموذج القياسي للدراسة بعد معالجة الارتباط الذاتي للأخطاء.

Dependent Variable: DRES
Method: Least Squares
Date: 11/02/16 Time: 08:52
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| C | 20.41003 | 3.439881 | 5.933354 | 0.0000 |
| DTC | -1.421764 | 0.457713 | -3.106233 | 0.0083 |
| R-squared | 0.426015 | Mean dependent var | 14.07336 | |
| Adjusted R-squared | 0.381863 | S.D. dependent var | 13.64382 | |
| S.E. of regression | 10.72700 | Akaike info criterion | 7.706971 | |
| Sum squared resid | 1495.892 | Schwarz criterion | 7.801378 | |
| Log likelihood | -55.80228 | Hannan-Quinn criter. | 7.705966 | |
| F-statistic | 9.648684 | Durbin-Watson stat | 0.859204 | |
| Prob(F-statistic) | 0.008346 | | | |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews7.

من خلال الجدول أعلاه تظهر نلاحظ معنوية النموذج، وكذا المتغير المستقل، إلا أن مؤشر دارين واتسون $DW=0.85$ اقل من القيمة الدنيا 1.10 في القيمة المجدولة، ما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرتين، وعليه يجب إزالة الارتباط ما بين المتغيرتين للمرة الثانية، والذي يكون على النحو الآتي:

لدينا: $\hat{h} = 0.57 \Leftarrow \hat{h} = 1 - (0.85 / 2)$ محصورة بين $[1 - .1]$ ، أي أن الارتباط

الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، لذلك يمكن معالجته بطريقة الفرق العام، النحو الآتي:

$$dres = res - 0.57 * res(-1). \quad \hat{h} = 1 - dw / 2.$$

$$drc = rc - 0.57 * rc(-1) \quad \text{وعليه نضع:} \quad \hat{h} = 1 - (0.85 / 2)$$

بعد معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، أصبح النموذج على النحو الآتي:

الجدول رقم 05: إعادة بناء النموذج القياسي للدراسة بعد معالجة الارتباط الذاتي للأخطاء للمرة الثانية.

Dependent Variable: DDRES
Method: Least Squares
Date: 11/02/16 Time: 08:52
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| C | 8.557256 | 2.489390 | 3.437491 | 0.0049 |
| DDTC | -1.056010 | 0.354245 | -2.981019 | 0.0115 |
| R-squared | 0.425465 | Mean dependent var | | 5.509327 |
| Adjusted R-squared | 0.377588 | S.D. dependent var | | 10.76462 |
| S.E. of regression | 8.492548 | Akaike info criterion | | 7.247819 |
| Sum squared resid | 865.4804 | Schwarz criterion | | 7.339113 |
| Log likelihood | -48.73473 | Hannan-Quinn criter. | | 7.239368 |
| F-statistic | 8.886472 | Durbin-Watson stat | | 1.598613 |
| Prob(F-statistic) | 0.011464 | | | |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.

من خلال النموذج، نلاحظ أن قيمة دارين واتسون أكبر من القيمة العظمى، ومن القيمة 4-dl

(4-1.59=2.41)، تقبل الفرضية العدم h_0 ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

$$res = \underset{(3.43)}{8.55} - \underset{(-2.98)}{1.056}TC$$

$$59 \quad n=16 \quad DW= 1.11 \quad Prob F=0.037 \quad \overline{R^2} = 0 ,$$

من خلال النتائج المرصودة في الجدول السابق رقم (5) نلاحظ ما يلي:

- ❖ **معامل التحديد (R^2):** تقدر قيمته بـ 0.377، وهذا يعني أن 37.7% من التغيرات الحاصلة في إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر سببها الصدمات المتأتية من سعر الصرف، في حين تعود 62.3% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد استخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية أكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة.
- ❖ **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):** $\text{Prob (F-statistic)}=0,01$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست معلمة متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإن المتغير المسقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- ❖ **بالنسبة للحد الثابت:** $\text{Prob (c)}=0,004$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة C معنوية إحصائيا.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

3- التحليل الإقتصادي للنموذج:

من خلال النموذج يتبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين الانخفاض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، سواء المتأتي من العرض والطلب مقابل العملات الأجنبية، أو من خلال عملية التخفيض التي تقوم بها السلطات النقدية من حين لآخر.

وكما هو معلوم تتحدد في السوق الحرة قيمة عملة وطنية عن طريق العرض و الطلب، إذا كان الطلب على العملة أكبر من العرض يكون للبلد فائض في ميزان المدفوعات و العكس صحيح، يرتبط الطلب على نقود بلد ما بحجم صادراته، استثماراته الداخلية و أصوله (أو إحتياطاته) بالعملة المحلية، بينما يتعلق عرض أو تداول العملة الوطنية في السوق بحجم الواردات الخاصة بهذا البلد استثماراته في الخارج و أصوله بالعملة الأجنبية، أي يرتبط العرض بالسياسة النقدية الوطنية، فإذا أصدر البلد كميات كبيرة من النقود سيحدث تضخم داخلي و يسجل ميزان المدفوعات عجزا.

تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على أسواق الصرف الأجنبي.....د.ميلود وعيل/أ.محمد هاني

في نظام سعر الصرف الثابت يمكن للبلد تسوية ميزان مدفوعاته عن طريق استبدال عملته مقابل عملات أجنبية أو ذهب، وإذا بقي في حالة فائض يمكن للحكومة الحصول على المزيد من العملات من أجل الحصول على التوازن. والعكس إذا ما كان في حالة عجز، فإنه على السلطات بيع كمية من احتياطاتها الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في قيمة العملة الوطنية، وإذا كانت الاحتياطيات الوطنية محدودة فإنه يمكن أن تختار الحكومة اللجوء إلى تغيير السعر الرسمي لعملتها من أجل الخروج من حالة الاختلال.

إلا أن سعر الصرف في الجزائر يتبع نظام سعر الصرف الموعوم المدار، أي أنه لا يقوم بمعالجة الإختلالات سابقة الذكر، وعليه أصبح أمام السلطات خيار أخير في سياسة سعر الصرف، وهو تخفيض قيمة الدينار، من خلاله تستهدف حماية إحتياطيات الصرف الأجنبية لديها، وهو ما تعكسه العلاقة السالبة ما بين سعر الصرف وحجم إحتياطيات الصرف، وعليه يمكننا الحكم أن سياسة تخفيض قيمة الدينار في الجزائر، كآلية يتم من خلالها الحفاظ على إحتياطيات الصرف فعالة.

إستهدفت السلطات النقدية في الجزائر من خلال التخفيض المتتالي لقيمة الدينار زيادة الصادرات، وبالتالي الحد من عجز الميزان التجاري، إلا أن عدم مرونة الجهاز الانتاجي من جهة، وعدم تنافسية السلع المحلية في الاسواق الخارجية، ناهيك عن إنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، كل هذا قد ألغى أثر عملية تخفيض قيمة الدينار.

من جهة أخرى فإن السلطات النقدية في الجزائر كثيرا ما تلجأ لتغطية العجز في الموازنة العامة إلى عدة آليات، اهمها الإصدار النقدي دون تغطية للكتلة النقدية، هذا بالإضافة إلى التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، من أجل تمويل الموازنة العامة، خاصة عند إنخفاض أسعار النفط، إذ تلجأ إليه لتفادي تخفيض الإيرادات من خلال سعر الصرف.

اللجوء إلى هاته الآليات، وبصفة دورية وبشكل غير متحكم فيه، أدى مع مرور الوقت إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، ألغت الآثار الإيجابية لتخفيض قيمة الدينار على الدورة الاقتصادية والنتائج المحلي الحقيقي.

خاتمة:

يلعب سعر الصرف دورا محوريا في أداء الاقتصاد الوطني، وضمان التوازنات النقدية المحلية والخارجية على حد سواء، بالإضافة الى تمويل العجز في الميزانية العامة، إلا أن ما يميز حالة الجزائر، أن إحتياطيات الصرف الاجنبي من العملات الصعبة مصدرها من عائدات المحروقات، ما جعلها عرضة لإختلالات وصدمات ناتجة عن تذبذبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، أثرت بشكل كبير على رسم السياسات الاقتصادية. هذه الاختلالات جعلت السلطات الجزائرية تتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات للحد منها، لعل أهمها تزايد العجز الموازي الناتج عن انخفاض اسعار المحروقات، ناهيك عن محاولة حماية إحتياطيات الصرف التي تتميز بأنها رهينة تقلبات اسعار النفط، كما أنها تتأثر بشكل كبير بتحويلات الشركات الأجنبية لأرباحها للخارج، ناهيك عن العمالة الاجنبية، ولهذا فقد لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، من أجل الحد من الإختلال في ميزان المدفوعات، بالإضافة الى تخفيض تأثير التحويلات للشركات للخارج.

النتائج: من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الدراسة القياسية، هي أن إنخفاض قيمة الدينار، سواء أكان تخفيضا مقصودا من طرف السلطات النقدية، أو إنخفاضا ناتجا عن العرض والطلب، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض نزيف إحتياطيات الصرف إلى الخارج، وهو ما تعكسه العلاقة السالبة بين سعر صرف الدينار، وإحتياطيات الصرف الأجنبي.
- ❖ عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري، والتي تم اللجوء إليها كثيرا، وبشكل مبالغ فيه، هي صحيحة من الناحية النظرية في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، إلا أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، قد ألغت الأهداف المرجوة منها.
- ❖ أن ضعف السوق المالي في الجزائر، قد أثر سلبا على سعر صرف الدينار، إذ أن آلية سعر الفائدة، تجعل من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية سلسا إلى الداخل، بما يضمن زيادة إحتياطيات الصرف، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على أسواق الصرف الأجنبي.....د.ميلود وعيل/أ.محمد هاني

❖ أن تخفيض قيمة الدينار في الجزائر، كان يستهدف تمويل العجز في الموازنة العامة، دون أن يستهدف زيادة الصادرات، وعليه فقد انعكس سلبا على الإقتصاد، في شكل تضخم.

قائمة الهوامش:

- 1_ عرفان تقي الحسيني - تمويل الدولي - مجدلاوي للنشر والتوزيع - بدون طبعة - عمان - 1999، ص 147.
- 2_ حمدي عبد العظيم - " سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة" - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة 1984 . ص96 .
- 3_ كمال العرقب - تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - مذكرة ماجستير غير منشورة - جامعة البلدية 2006 - ص 02.
- 4_ بوعلام مولاي - سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990 - 2003 - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الجزائر 2005 - ص.04
- 5_ Cahiers de la réforme N° 5 : 1989 «le DINAR ALGERIEN» -Edition ENAG- P120
- 6_ عبد الحسين جليل الغالي ولبلى بديوي مطوق- العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق - مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية- السنة التاسعة العدد الثامن والعشرون - ص.206، ص.212- 213.
- 7_ جون نايهانز - ترجمة صقر أحمد صقر - تاريخ النظرية الإقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720- 1980- المكتبة الأكاديمية - ط01 - القاهرة1997- ص.734
- 8_ دحمان بوعلي سمير - محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005-رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006- - ص.199
- 9_ عبد الباسط وفا - الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية - دار النهضة العربية2001 - ص.ص (11-12).
- 10_ عمار جعفري - إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 - رسالة ماجستير غير منشورة - لاجامعة بسكرة 2013 - ص76.

- 11_ محمد دياب- التجارة الدولية في عصر العولمة- دار المنهل اللبناني - بيروت - دت - ص 91 .
- 12_ بوبلوطه بلال - تقييم فعلية سياسة تحرير سعر الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2015 - أطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة الجزائر 2015 - ص.ص 171-185.
- 13_ تصريح وزير المالية كريم جودي لجريدة النهار بتاريخ 2013./10/28
- 14_ تصريحات بشير مصيطفى للجزيرة www.aljazeera.net بتاريخ 2015/07/25.